مجلـــة كليـــة التربيـــة طرابلـــس

Journal of the Faculty of Education Tripoli

مواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل: من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس

د. جمال محمد أنديرا[1]، د. علي عبد الفتاح بن حليم[2]

[1] قسم الإحصاء، كلية العلوم، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا.

[2] قسم التجارة الالكترونية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا.

البريد الإلكتروني للمؤلف المكلف بالتواصل: alihalem10@gmail.com

Article history

Received: Month Jan, 2026 Accepted: Month Jan, 2026

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء مدى مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل الليبي، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، وقد تناولت الدراسة أربعة أبعاد رئيسة هي: محتوى المناهج الدراسية، المهارات المكتسبة، التدريب العملي، والمهارات المطلوبة في سوق العمل.

كما سعت إلى تحديد أبرز احتياجات ومتطلبات سوق العمل الليبي ذات الصلة بالمخرجات المستهدفة من البرامج الأكاديمية في الكلية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبانة مطورة بالاستناد إلى الدراسات السابقة، وبما يتوافق مع أهداف الدراسة، مع التحقق من صدقها وثباتها، وشمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس، والبالغ عددهم (260) عضوًا، وتم تحديد حجم العينة وفق جدول(Krejcie & Morgan, 1970) ، واختيارها بطريقة العينة العشوائية، وزعت الاستبانة إلكترونيًا عبر البريد الأكاديمي، وتم استرجاع عدد (55) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS-27).

وأظهرت النتائج وجود مستوى متوسط من الانسجام بين مخرجات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومتطلبات سوق العمل الليبي، كما كشفت عن حاجة السوق إلى تعزيز بعض الجوانب مثل إدراج مقررات للتدريب الميداني وتنمية المهارات الرقمية لضمان مواءمة أكثر فاعلية واستدامة، وأوصت الدراسة بضرورة المراجعة الدورية والممنهجة للبرامج التعليمية، خاصة في ظل التحول الرقمي، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.(2030)

الكلمات المفتاحية :مواءمة مخرجات التعليم الجامعي- متطلبات سوق العمل-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة طرابلس.

Harmonization of Higher Education Outcomes and Labor Market Needs: Insights from Faculty Members at the Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

A B S T R A C T:

This study investigates the harmonization between higher education outcomes and labor market needs from the perspective of faculty members at the Faculty of Economics and Political Sciences, University of Tripoli. The research addressed four key dimensions: curriculum content, acquired skills, practical training, and competencies required by the labor market. Additionally, it aimed to identify the most critical needs and requirements of the Libyan labor market in relation to the targeted learning outcomes of academic programs offered by the faculty.

A descriptive-analytical methodology was employed, utilizing a questionnaire developed based on previous studies and tailored to the objectives of this research. The instrument's validity and reliability were confirmed. The study population comprised all faculty members at the of Economics and Political Sciences (260 members). The sample size was determined using Krejcie and Morgan's (1970) table, and participants were selected through random sampling. The electronic questionnaire was distributed via academic email, yielding (55) valid responses for statistical analysis using SPSS.

Findings revealed a moderate level of alignment between the outcomes of the Faculty of Economics and Political Science and the requirements of the Libyan labor market, as perceived by faculty members. The results further emphasized the need for integrating additional components into academic programs, such as field training and digital skills, to ensure stronger and more sustainable alignment. The study recommends systematic and periodic reviews of academic programs, particularly in the context of digital transformation, to contribute effectively to achieving the Sustainable Development Goals (2030).

Keywords: Harmonization of higher education outcomes; labor market needs; Faculty of Economics and Political Science; University of Tripoli.

المقدمة:

تشهد مؤسسات التعليم العالي في مختلف أنحاء العالم تحولات متسارعة على المستويين المحلي والدولي، تتجلى في التوجه نحو تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي، بما يعزز جودة التعليم والتعلم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع والبيئة، تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة (2030)، ويعد التعليم العالي ركيزة أساسية في بناء المجتمعات الحديثة، إذ يسهم في إعداد كوادر مؤهلة قادرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعله مؤشرًا رئيسًا على تقدم المجتمعات، فالجامعات لا تقتصر على كونها مؤسسات لنقل المعرفة، بل تعد أيضاً محركات للابتكار والتجديد الفكري، تستثمر إمكانياتها في خدمة المجتمع وتعزيز التنمية المستدامة.

ومع ذلك، تظل مسألة المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل تحدياً جوهرياً، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي وسياسي مثل ليبيا، حيث يواجه العديد من الخريجين صعوبات في الاندماج المهني نتيجة عدم توافق المهارات المكتسبة مع احتياجات سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة ويؤثر سلباً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما تسعى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس إلى تعزيز مكانتها كمؤسسة أكاديمية رائدة في مجالات التعليم والتعلم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع والبيئة، من خلال استراتيجيتها التي تشمل الرؤية والرسالة والأهداف والقيم، وبما يضمن تحقيق التميز الأكاديمي والمؤسسي، والحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي، وتعزيز جودة التعليم والتعلم، وتأهيل الخريجين بكفاءة عالية لسوق العمل.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء مدى مواءمة مخرجات التعليم المستهدفة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل الليبي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، الذين يمثلون عنصراً محورياً في تصميم المناهج وتطوير المهارات الأكاديمية والمهنية للطلاب، كما تسعى الدراسة إلى تقييم مدى توافق المناهج الدراسية وأساليب التدريس مع متطلبات سوق العمل، واستكشاف أبرز التحديات التي تعيق تحقيق هذه المواءمة، وصولًا إلى تقديم توصيات عملية تعزز التكامل والانسجام بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات التوظيف في المؤسسات العامة والخاصة، بما يسهم في تحسين فرص الخريجين ودعم جهود التنمية المستدامة.

2.1 الدراسات السابقة:

يستعرض هذا الجانب أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتي تمثل قيمة علمية مضافة وفق اطلاع الباحثين، حيث جرى ترتيبها زمنياً، مع إبراز أوجه التوافق والاختلاف بينها وبين هذه الدراسة، بما يوضح ما يمكن أن تسهم به من إضافة معرفية:

ركزت دراسة Henseke (2025) على contextualising the extrinsic outcomes of higher education during mass expansion، أي تحليل النتائج الخارجية للتعليم العالي في ظل التوسع الكبير في معدلات الالتحاق بالجامعات عالميًا. اعتمد الباحث على منهج تحليلي مقارن، مستندًا إلى بيانات دولية واسعة النطاق، بهدف استكشاف العلاقة بين التحصيل الأكاديمي الفردي والهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على فرص العمل والاندماج المهني، أظهرت النتائج أن التوسع الكمي في التعليم العالي لا يضمن بالضرورة مواءمة أفضل مع سوق العمل، حيث لا تزال الفجوات قائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق، خاصة في ظل التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي وعدم تكافؤ الفرص بين الخريجين، كما بينت الدراسة أن جودة المخرجات، وليس مجرد عدد الخريجين، هي العامل الحاسم في تحقيق المواءمة الفاعلة مع سوق العمل.

وسلطت **دراسة أميمن (2024)** الضوء على مشكلة غياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، موضحة أن المناهج التقليدية وأساليب التدريس النظرية تحدّ من جاهزية الخريجين لدخول سوق العمل، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، واستعرضت نماذج من الجامعات الليبية لتوضيح أثر الاعتماد المفرط على الأساليب النظرية في إضعاف المهارات العملية لدى الطلاب، وأظهرت النتائج أن هذا النمط التقليدي من التعليم يحد من قدرة الخريجين على الاندماج في بيئة العمل، ويؤدي إلى فجوة واضحة بين ما يتعلمه الطلاب وما يحتاجه أصحاب العمل، وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية وإدراج مهارات عملية أكثر تلائم احتياجات السوق، مثل التدريب الميداني، المهارات الرقمية، والعمل الجماعي، بما يعزز جاهزية الخريجين ويضمن مواءمة أفضل بين التعليم وسوق العمل.

في حين سعت **دراسة بوعظمات وآخرون (2023)** إلى تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، من خلال إيجاد حلول للتحديات التي تواجه هذا المجال، بهدف تصحيح المسار التعليمي وتعزيز المهارات العملية لدى الخريجين. وقد ركزت الدراسة على أهمية دمج الزيارات الميدانية في العملية التعليمية، بما يساعد الطلاب على اكتساب خبرات عملية مرتبطة بالبيئة الليبية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وشملت العينة (304) من الطلبة والخريجين وأعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة. وأظهرت النتائج وجود تحديات أكاديمية وعملية تحد من قدرة مخرجات التعليم المحاسبي على تلبية متطلبات سوق العمل، مما يستدعي إدخال تعديلات جوهرية لضمان المواءمة مع احتياجات السوق.

أما **دراسة العوكلي والرفادي (2022)** هدفت إلى التعرف على الفجوة المهارية بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، معتمدة على التحليل النظري لاستكشاف قدرة التعليم الجامعي على تحقيق المواءمة مع احتياجات السوق. وأظهرت النتائج ضعفًا في التوافق بين التعليم الجامعي وسوق العمل، سواء من حيث الكم أو النوع، إضافة إلى تحديات المواءمة العمودية والأفقية، التي انعكست في انخفاض القدرات الإنتاجية والتنافسية للخريجين، وعجزهم عن مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية. كما بينت الدراسة أن هذه الفجوة تؤثر على اندماج الخريجين في سوق العمل، حيث يعانون من نقص في مهارات أساسية مثل: المهارات المعرفية، البحث والتحقيق، إدارة الذات، حل

المشكلات واتخاذ القرار، مهارات التكنولوجيا، المهارات الحسابية والكمية، العمل الجماعي، إدارة المشروعات، وأكدت النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في المناهج وأساليب التدريس لضمان تأهيل الخريجين بما يتناسب مع متطلبات السوق المتغيرة.

واهتمت **دراسة أبوشعالة وآخرون (2022)** بمدى توافق مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة مع احتياجات سوق العمل الليبي، من خلال استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بالكلية. وقد هدفت الدراسة إلى تقديم توصيات تسهم في تحسين جودة التعليم التربوي وضمان مواءمته مع متطلبات السوق، نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه كلية التربية في رفد المؤسسات التعليمية بالكفاءات اللازمة لتنشئة الأجيال. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام استبانة أُعدت وحُكمت، ثم وزعت على عينة عشوائية من مجتمع البحث، مع تطبيق التحليلات الإحصائية المناسبة. وأظهرت النتائج أن المستوى النوعي لخريجي الكلية لا يزال دون المستوى المطلوب وفقًا لتقييم أعضاء هيئة التدريس، كما أشارت إلى أن مواءمة البحوث العلمية بالكلية مع احتياجات سوق العمل ومطالب المجتمع لم تصل إلى المستوى المأمول، مما يستدعي اتخاذ خطوات عملية لتحسين التكامل بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات السوق.

وركزت **دراسة البراهمي (2022)** على مواءمة مخرجات التعليم العالي مع الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الليبي، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لاستكشاف مدى قدرة التعليم الجامعي على تلبية متطلبات السوق. وأظهرت النتائج أن الحصول على درجة جامعية يُعد هدفًا رئيسًا للكثيرين من أجل دخول سوق العمل وتأمين وظيفة مرموقة، إلا أن هناك تحديات تعيق تحقيق هذا الهدف، من أبرزها جمود المشاريع التنموية والخدمية والاستثمارية التي تتطلب مخرجات تعليمية مؤهلة ومدربة، وأكدت الدراسة ضرورة تحقيق المواءمة بين جودة خريجي الجامعات واحتياجات مؤسسات سوق العمل، ليس فقط لضمان سد احتياجات السوق، ولكن أيضًا لتوفير فرص عمل تتناسب مع تخصصات الخريجين. كما أوصت بضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات المحلية والإقليمية والدولية عبر الاتحادات والمنظمات الأكاديمية، للاستفادة من التجارب الناجحة في التوفيق بين التعليم العالي وسوق العمل، بما يسهم في تحسين فرص الخريجين وتطوير منظومة التعليم الجامعي.

أما **دراسة ساسي والترهوني (2022)** فقد هدفت إلى تقييم دور كلية التربية في تحسين جودة الخريجين بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل. اعتمدت الباحثتان المنهج الوصفي الارتباطي، وشمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة مصراتة (219 عضوًا) خلال العام الجامعي 2020–2021، حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (50) عضو هيئة تدريس، جمعت البيانات باستخدام استبيان مكون من (28) فقرة موزعة على خمس مجالات رئيسية. وأظهرت النتائج أن مستوى مساهمة الكلية في تحسين جودة الخريجين جاء ضعيفًا وفقًا لتقييم العينة، مما يعكس الحاجة إلى مراجعة سياسات التعليم والتأهيل لضمان توافق المهارات المكتسبة مع احتياجات سوق العمل، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسة القبول لبعض التخصصات التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، مع الإبقاء على مستوى القبول في التخصصات المطلوبة في السوق، وذلك لضمان تحقيق توازن بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.

وسلطت **دراسة أحمد (2021)** الضوء على التحديات المرتبطة بمواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل، حيث تناولت الفجوة بين التعليم الجامعي واحتياجات السوق كعائق رئيسي أمام التنمية الاقتصادية المستدامة. هدفت الدراسة إلى إبراز دور الجامعات في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (2030) من خلال تعزيز التكامل بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل التنافسية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتقديم

نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق، وتوصلت إلى وجود ضعف في استعانة الجامعات بآراء أرباب العمل، وغياب الدراسات التحليلية المستمرة التي تستكشف تطورات سوق العمل، كما أكدت أن دعم برنامج التحول الوطني وتجسيد رؤية (2030) يتطلب تكاملًا بين مختلف القطاعات لضمان تنمية مستدامة، وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة الجامعات السعودية بما يضمن توفير القوى العاملة الوطنية اللازمة لتحقيق رؤية (2030)، مع ضرورة ابتكار أساليب جديدة لمواكبة متطلبات سوق العمل المتغيرة، وتطوير حوكمة الجامعات وتوجيه البحث العلمي نحو خدمة التنمية ودعم برنامج التحول الوطني.

وركزت **دراسة عتيبة (2021)** على التحديات التي تواجه التعليم العالي العربي، ولا سيما ضعف المواءمة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل. هدفت الدراسة إلى استكشاف المهارات الناعمة الضرورية للخريجين ودورها في تحقيق هذه المواءمة، مستعرضةً نماذج ناجحة لدول متقدمة استطاعت سد الفجوة عبر تطوير هذه المهارات، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت أن أحد أبرز أسباب ضعف التوافق يتمثل في سرعة تطور سوق العمل مقارنة بالنظم التعليمية، إضافةً إلى تأثير العولمة على متطلبات التوظيف، كما أكدت على أهمية امتلاك الخريجين مهارات ناعمة مثل العمل الجماعي، التفكير النقدي، المرونة، التفاوض، وإدارة الوقت لضمان نجاحهم المهني، وأوصت الدراسة بتبني سياسات تعليمية حديثة، مثل التعليم الإلكتروني والتعليم العابر للحدود، والتوسع في التعليم التقني والمهني، إلى جانب مراجعة المناهج والبرامج بشكل دوري بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل المتجددة.

وتناولت دراسة الزيدي (2021) مشكلة الفجوة بين المهارات المكتسبة في الجامعات الليبية واحتياجات سوق العمل، مؤكدة أن هذه الفجوة تؤثر بشكل مباشر وسلبي على فرص توظيف الخريجين، وتحد من مساهمتهم الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى بيانات ميدانية توضح أن المهارات التي يكتسبها الطلاب خلال مسيرتهم الأكاديمية لا تتوافق مع المهارات المطلوبة فعليًا في بيئة العمل الليبية، وأبرزت النتائج أن هذه الفجوة تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه الجامعات الليبية، حيث تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، وتضعف قدرتهم على الاندماج في سوق العمل، وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة المناهج الدراسية وتطويرها بما يتماشى مع احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، لضمان إعداد كوادر بشرية قادرة على المساهمة في التنمية المستدامة.

وركزت دراسة الربيعي (2020) على أثر افتقار النظام التعليمي الليبي للمرونة في ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين. اعتمدت الدراسة على تحليل السياسات التعليمية والمناهج الجامعية، وأظهرت أن الجمود في تصميم البرامج الأكاديمية وعدم مواكبتها للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة يمثل عائقًا رئيسيًا أمام مواءمة التعليم الجامعي مع سوق العمل. كما بينت أن هذا الجمود يؤدي إلى تخريج أعداد كبيرة من الطلاب بتخصصات لا تتناسب مع احتياجات السوق، مما يفاقم مشكلة البطالة ويضعف القدرة التنافسية للخريجين. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج الدراسية بشكل دوري، وإدماج مهارات حديثة تتماشى مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، بما يسهم في تعزيز فرص التوظيف وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أما **دراسة المرزوقي (2020)** فقد أبرزت أهمية جودة مخرجات التعليم العالي باعتبارها عاملًا رئيسيًا في استثمار رأس المال البشري وتعزيز التنمية. ركزت الدراسة على ضرورة تحقيق المواءمة بين تخصصات كليات الاتصال ومناهجها الدراسية من جهة، وبين احتياجات إدارات الاتصال المؤسسي في القطاع الحكومي من جهة أخرى، لضمان توافق المهارات الأكاديمية مع متطلبات سوق العمل، استهدفت الدراسة تحليل مستوى التوافق بين مخرجات

تخصصات الاتصال في مؤسسات التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة واحتياجات إدارات الاتصال المؤسسي في المنظمات الحكومية، من خلال دراسة حالة لكلية الاتصال بجامعة الشارقة وبعض المؤسسات الحكومية في إمارة الشارقة، اعتمدت الدراسة منهج تحليل المضمون الكيفي، مستندةً إلى مؤشرات محددة لقياس مستوى التوافق.

وسعت **دراسة باناعمة (2019)** إلى تحليل مدى توافق مخرجات التعليم الجامعي السعودي مع احتياجات سوق العمل في إطار تحقيق رؤية المملكة (2030). اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال جمع البيانات من الدراسات السابقة والإحصاءات ذات الصلة، وكشفت عن واقع التعليم الجامعي والتحديات التي تعيق مواءمته مع السوق. كما حددت أسباب ضعف التوافق بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وسلطت الضوء على المبادرات التي أطلقتها وزارة التعليم السعودية لسد هذه الفجوة. وأوصت الدراسة بضرورة تحديد التخصصات الجامعية الأكثر توافقًا مع متطلبات سوق العمل ورؤية المملكة، لضمان تأهيل الكوادر الوطنية بما يخدم التنمية الاقتصادية.

أما دراسة **الصويص (2013)** فقد هدفت إلى تقييم مدى توافق تخصصات كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعات الفلسطينية مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني، واستخدمت الدراسة استبانة تضمنت ثلاثة أقسام: المعلومات العامة، التخصصات الأكاديمية المتاحة (15 تخصصاً)، والمجالات الرئيسية المرتبطة بالإدارة والخريجين وسوق العمل (30 فقرة)، جرى تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) للإحصاءات الاجتماعية، بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وأظهرت النتائج أن تخصص المحاسبة هو الأكثر توافقًا مع سوق العمل الفلسطيني وفقًا لآراء أعضاء هيئة التدريس، بينما رأى الأساتذة الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات أن بقية التخصصات ملائمة لكنها بحاجة إلى تعديلات طفيفة، في المقابل اعتبر من لديهم خبرة تزيد عن عشرين سنة أن جميع التخصصات ملائمة لاحتياجات سوق العمل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن معظمها ركز على إشكالية ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في مجالات متعددة، سواء في ليبيا أو في دول عربية أخرى، مع إبراز التحديات المرتبطة بالمناهج الدراسية، المهارات المكتسبة، والسياسات التعليمية، فقد تناولت بعض الدراسات البعد المهاري (العوكلي والرفادي، 2022؛ عتيبة، 2021؛ أميمن، 2024)، بينما ركزت أخرى على جودة البرامج الأكاديمية (أبوشعالة وآخرون، 2022؛ ساسي والترهوني، 2022)، أو على التخصصات النوعية مثل التعليم المحاسبي أو الاتصال المؤسسي (بوعظمات وآخرون، 2023؛ المرزوقي، 2020)، كما سلطت بعض الدراسات الضوء على البعد الاستراتيجي المرتبط برؤى التنمية الوطنية مثل رؤية المملكة العربية السعودية (2030) (أحمد، 2021؛ باناعمة، 2019)، وعلى المستوى المحلي، أبرزت دراسة الزيدي (2021) استمرار الفجوة بين المهارات المكتسبة في الجامعات واحتياجات سوق العمل، مما يحد من فرص توظيف الخريجين ويؤثر على مساهمتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأكد الربيعي (2020) أن افتقار النظام التعليمي للمرونة يسهم في ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، داعيًا إلى تطوير المناهج بما يتماشى مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، كما أوضحت دراسة أميمن (2024) أن المناهج التقليدية وأساليب التدريس النظرية تحدّ من جاهزية الخريجين لدخول سوق العمل، وأوصت بإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية وإدراج مهارات عملية أكثر تلائم احتياجات السوق، وعلى المستوى الدولي، بينت دراسة Hens eke (2025) أن التوسع الكمي في التعليم العالي لا يضمن بالضرورة مواءمة أفضل مع سوق العمل، حيث تظل الفجوات

قائمة بسبب العوامل الهيكلية وعدم تكافؤ الفرص، مؤكدة أن جودة المخرجات هي العامل الحاسم في تحقيق المواءمة الفاعلة.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تركيزها على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، بوصفهم الفاعلين الرئيسيين في تصميم المناهج وتطوير المهارات الأكاديمية والمهنية للطلاب، فهي لا تقتصر على توصيف الفجوة أو استعراض التحديات، بل تسعى إلى تقييم مباشر لمدى توافق المناهج الدراسية وأساليب التدريس مع احتياجات سوق العمل الليبي، مع تقديم توصيات عملية لتعزيز التكامل بين التعليم الجامعي ومتطلبات التوظيف في المؤسسات العامة والخاصة، وبذلك تضيف هذه الدراسة قيمة علمية من خلال ربط نتائج الدراسات السابقة على المستوى المحلي الليبي، وتقديم رؤية تطبيقية تسهم في دعم جهود التنمية المستدامة (2030).

3.1 مشكلة الدراسة:

بالرغم من الجهود المتواصلة والمستمرة لتطوير التعليم الجامعي، إلا أنه لا تزال الفجوة قائمة بين المهارات التي يكتسبها طلاب جامعة طرابلس، واحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، مما يؤثر سلباً على فرص توظيفهم ويحد من مساهمتهم الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" *(الزيدي، 2021، ص 45)*".

إن التعليم الجامعي يعد ركيزة أساسية في إعداد الكوادر البشرية وتأهيلها لسوق العمل، إلا أن هناك تساؤلات حول مدى مواءمة مخرجاته مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في ليبيا، في كليات جامعة جرابلس، تلعب تصميم المناهج الدراسية وأساليب التدريس، دوراً جوهرياً في إعداد الطلاب لسوق العمل، ولكن مدى توافق هذه البرامج الأكاديمية مع حاجة المجتمع ومتطلبات سوق العمل لا يزال غير واضح.

ويعد تعزيز المواءمة بين الجانبين خطوة أساسية لمعالجة الفجوة في المهارات وتحقيق تنمية مستدامة، وأن الجامعات الليبية تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بمدى توافق مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل، حيث تشير الدراسات إلى وجود فجوة واضحة بين المهارات التي يكتسبها الطلاب خلال مسيرتهم الأكاديمية وتلك المطلوبة فعلياً في بيئة العمل.

فقد أكدت دراسة البرهمي (2022) على ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص لضمان مواءمة أفضل بين التعليم وسوق العمل، إذ يعاني العديد من الخريجين من صعوبة في العثور على وظائف تتناسب مع تخصصاتهم، وهذا ما أشار الربيعي (2020) إلى أن افتقار النظام التعليمي للمرونة يسهم في ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، الأمر الذي يستدعي تطوير المناهج الدراسية بحيث تتماشى مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

كما أوضحت دراسة Henseke (2025) أن التوسع الكمي في التعليم العالي عالمياً لا يضمن بالضرورة مواءمة أفضل مع سوق العمل، حيث تظل الفجوات قائمة بسبب العوامل الهيكلية وعدم تكافؤ الفرص، مما يؤكد أن جودة المخرجات هي العامل الحاسم في تحقيق المواءمة الفاعلة بين التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل.

كما تناولت دراسة أميمن (2024) مشكلة غياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، موضحةً أن المناهج التقليدية وأساليب التدريس النظرية تحدّ من جاهزية الخريجين لدخول سوق العمل، مما يتطلب إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية وإدراج مهارات عملية أكثر تلائم احتياجات السوق.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس، واستكشاف العوامل المؤثرة في تحقيق مواءمة أكبر بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل الليبي.

ومما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس؟

التساؤلات الفرعية:

1. هل تتوافق المناهج الدراسية الجامعية مع متطلبات سوق العمل؟
2. هل تتوافق المهارات المكتسبة في التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل؟
3. هل يتوافق التدريب العملي الجامعي مع متطلبات سوق العمل؟
4. ما هي المهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل؟

4.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1.4.1 **تحديد مدى المواءمة** بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس.

1.4.2 **تحليل مدى توافق المناهج الدراسية الجامعية** مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل الليبي

1.4.3 **تقييم مدى توافق المهارات المكتسبة** في التعليم الجامعي مع المهارات المطلوبة في سوق العمل.

1.4.4 **قياس مدى فاعلية التدريب العملي الجامعي** في إعداد الطلاب لسوق العمل

1.4.5 **استخلاص المهارات الأساسية المطلوبة** في سوق العمل الليبي، وتحديد مدى إدماجها في البرامج الأكاديمية

1.4.6 **تقديم توصيات عملية** لتعزيز المواءمة بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، بما يسهم في دعم جهود التنمية المستدامة.(2030)

5.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الحاجة المتزايدة لتعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، بخاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، وارتفاع معدلات بطالة الخريجين، وتبرز أهمية الدراسة من خلال الجوانب الآتية:

1. **الأهمية العلمية:** تسهم في إثراء الأدبيات التربوية المتعلقة بالعلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا، من خلال منظور أعضاء هيئة التدريس باعتبارهم شركاء رئيسيين في صياغة المناهج وتنفيذ البرامج الأكاديمية.
2. **الأهمية التطبيقية:** تقدم نتائج قابلة للتوظيف من قبل صناع القرار في الجامعات ووزارات التعليم والتخطيط، بما يساعد على مراجعة وتطوير السياسات التعليمية لتكون أكثر توافقًا مع احتياجات الاقتصاد الوطني.
3. **الأهمية المجتمعية:** تعالج إحدى الإشكاليات المؤثرة في التنمية المستدامة، والمتمثلة في ضعف انسجام خريجي الجامعات مع متطلبات سوق العمل، بما يسهم في تحسين فرص التوظيف وزيادة الإنتاجية.
4. **الأهمية المستقبلية:** توفر إطاراً مرجعياً يمكن الانطلاق منه في دراسات لاحقة، سواء بالمقارنة بين الجامعات الليبية والعربية، أو بدراسة مواءمة التعليم العالي في ضوء التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة.

6.1 متغيرات الدراسة:

استناداً إلى ما ورد في الدراسات السابقة وانسجاماً مع أهداف هذه الدراسة، فإن النموذج المفاهيمي للدراسة يشتمل على مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك على النحو الآتي: **المتغيرات المستقلة:** مواءمة مخرجات التعليم الجامعي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس، والتي تتجسد في ثلاثة أبعاد رئيسية: (محتوى المناهج الدراسية، المهارات المكتسبة، التدريب العملي)، و**المتغير التابع:** المهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس.

7.1 منهج الدراسة:

انطلاقًا من مشكلة الدراسة وأهدافها، فقد تم اعتماد **المنهج الوصفي التحليلي** باعتباره الأنسب لطبيعة هذه الدراسة، ويعنى هذا المنهج بوصف الظاهرة وتشخيصها وصفًا دقيقًا وشاملًا، والوقوف على واقعها الحالي، وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة بغرض فهمها وتحديد أسبابها. كما يتيح المنهج الوصفي التحليلي التعبير عن الظاهرة محل الدراسة وصفًا كميًا أو نوعيًا، وصولًا إلى فهم أعمق لها وما تتطلبه من إجراءات للتعامل معها.

ويعتمد هذا المنهج على **جمع البيانات وتحليلها** بهدف تقييم الوضع الراهن لمواءمة مخرجات التعليم الجامعي بجامعة طرابلس مع متطلبات سوق العمل، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كما يساعد على تحديد العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، من خلال جمع الحقائق وتحليلها واستخلاص النتائج التي تظهر مدى صحة الفرضيات أو خطئها، بما يسهم في تفسير مشكلة الدراسة وتقديم حلول عملية لها. *(ملحم، 2024: 361)*

8.1 حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

أولاً: الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.

ثانياً: الحدود الزمنية: تمثلت في فترة إعداد هذه الدراسة خلال (الربع الثاني من سنة 2025).

9.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، والبالغ عددهم (260) عضواً، ونظراً لتجانس مجتمع الدراسة من حيث المؤهلات العلمية وإمكانيات التواصل، فقد تم اعتماد **العينة العشوائية البسيطة** كإجراء مناسب لاختيار أفراد العينة، وقد تم توزيع الاستبانة بصيغة إلكترونية على أفراد المجتمع، وبعد فترة من إطلاقها تم استرجاع (55) استمارة مكتملة ومنقحة وصالحة للتحليل الإحصائي، وهو ما يمثل العينة النهائية للدراسة.

10.1 التعريفات الإجرائية: استخدمت تعريفات الدراسة كما يلي:

استخدمت الدراسة التعريفات الإجرائية التالية لضبط المفاهيم والمتغيرات بما يتناسب مع أهدافها وأدواتها:

1. **مواءمة مخرجات التعليم الجامعي:** يقصد بها درجة التوافق بين ما يقدمه التعليم الجامعي من معارف ومهارات وتدريب عملي وبين ما يتطلبه سوق العمل الليبي، ويتم قياسها من خلال استجابات أعضاء هيئة التدريس على فقرات الاستبانة.
2. **المناهج الدراسية الجامعية:** يقصد بها محتوى المقررات والبرامج الأكاديمية المقدمة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، كما يراها أعضاء هيئة التدريس من حيث مدى توافقها مع متطلبات سوق العمل.

3. **المهارات المكتسبة:** هي مجموعة المهارات المعرفية والعملية التي يكتسبها الطالب خلال فترة دراسته الجامعية، وتشمل المهارات الفكرية، التحليلية، والمهارات الرقمية والعملية، ويتم قياسها من خلال تقديرات أعضاء هيئة التدريس حول مدى توافقها مع احتياجات سوق العمل.
4. **التدريب العملي الجامعي:** يقصد به الأنشطة التطبيقية والتدريبية التي تقدمها الكلية للطلاب (مثل التدريب الميداني أو العملي)، ويتم تقييمه من خلال مدى مساهمته في إعداد الطلاب لسوق العمل وفقًا لرؤية أعضاء هيئة التدريس.
5. **متطلبات سوق العمل:** يقصد بها مجموعة المهارات والمعارف والقدرات الأساسية التي يحتاجها سوق العمل الليبي في الوقت الراهن، كما يحددها أعضاء هيئة التدريس من خلال تقديراتهم وخبراتهم الأكاديمية.
6. **أعضاء هيئة التدريس بالكلية:** يقصد بهم جميع الأكاديميين العاملين بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، من حملة المؤهلات العليا (ماجستير، دكتوراه)، والذين يشاركون في التدريس والبحث العلمي والإشراف الأكاديمي، ويتم التعامل معهم في هذه الدراسة باعتبارهم **مجتمع الدراسة**، حيث تقاس آراؤهم واستجاباتهم من خلال الاستبانة الإلكترونية لتحديد مدى المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.
7. **كلية الاقتصاد والعلوم السياسية:** ضمن الكليات التي أُنشأت في جامعة طرابلس، حيث بدأت الكلية عملها في عام (1981)، تحت أسم قسم الاقتصاد، وبعد ذلك تم إعادة تسمية الكلية في عام (1991)، ليصبح أسمها رسميا كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وتضم الكلية حاليا ثمانية أقسام علمية هي: قسم الاقتصاد، قسم المحاسبة، قسم إدارة الأعمال، قسم التمويل والمصارف، قسم العلوم السياسية، قسم التخطيط المالي، قسم التجارة الالكترونية وتحليل البيانات، قسم الإحصاء والاقتصاد القياسي، وتنسيقية المرحلة العامة، كما تضم الكلية عدداً من برامج الدراسات العليا (الماجستير)، في تخصصات هي إدارة الأعمال، المحاسبة، الاقتصاد، العلوم السياسية، التمويل والمصارف، التجارة الالكترونية وتحليل البيانات، والتخطيط المالي، إضافة إلى برامج (الدكتوراه): دكتوراه الفلسفة في الإدارة، كذلك منح الإذن للعلوم السياسية.

المفاهيم الأساسية للدراسة:

يعد تحديد مدى المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل خطوة أساسية لفهم طبيعة المشكلة موضوع الدراسة، وتبرز أهمية هذا الجزء في كونه يربط بين مشكلة الدراسة وأهدافها، مستنداً إلى الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت قضايا المواءمة بين التعليم العالي وسوق العمل في المستويات المحلية والدولية (تقرير التنمية البشرية، 2025؛ الجبالي، 2023؛ البنك الدولي، 2024)، ومن خلال هذا التمهيد يتم ضبط المفاهيم إجرائياً بما يتيح قياسها وتحليلها، وصولًا إلى تفسير الظاهرة وتقديم حلول عملية تسهم في تطوير التعليم الجامعي وتعزيز توافقه مع متطلبات سوق العمل.

حيث تتمحور هذه الدراسة حول مجموعة من المفاهيم الرئيسة التي توضح العلاقة بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل. ويأتي في مقدمتها مفهوم مواءمة مخرجات التعليم الجامعي الذي يقصد به درجة التوافق بين ما يقدمه التعليم الجامعي من معارف ومهارات وتدريب عملي، وبين ما يتطلبه سوق العمل الليبي، وهو ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية (2025) عند تناوله فجوة المهارات في المنطقة العربية، كما يرتبط بذلك مفهوم **المناهج الدراسية الجامعية** الذي يشمل محتوى المقررات والبرامج الأكاديمية ومدى توافقها مع متطلبات السوق، حيث بينت دراسة الجبالي (2023) أن بعض المناهج ما تزال تركز على الجانب النظري أكثر من التطبيقي.

ويأتي مفهوم المهارات المكتسبة ليعبر عن مجموعة المهارات الفكرية والتحليلية والرقمية التي يكتسبها الطالب خلال فترة دراسته، وقد أوضح البنك الدولي (2024) أن المهارات الناعمة والرقمية أصبحت شرطًا أساسيًا للتوظيف. كما يعد التدريب العملي الجامعي جسراً يربط بين المعرفة النظرية والمهارات التطبيقية، وقد أشارت دراسة السنوسي (2023) إلى أن ضعف التدريب العملي في الجامعات الليبية يمثل أحد أبرز أسباب فجوة المواءمة، أما متطلبات سوق العمل فهي مجموعة المهارات والمعارف والقدرات الأساسية التي يحتاجها السوق الليبي، وقد أوضح تقرير وزارة العمل الليبية (2025) أن التركيز على المهارات الرقمية وريادة الأعمال أصبح ضرورة ملحة لتعزيز القدرة التنافسية وتقليص البطالة، وتدعم الأدبيات الحديثة هذه المفاهيم من خلال عدة دراسات دولية وإقليمية؛ فقد أكد لي وأندرسون (2024) أن تعزيز التدريب العملي أثناء الدراسة، كما في تجربة سنغافورة *Skills Future*، يسهم في مواءمة التعليم مع القطاعات النامية، وكما أشار عبد الحميد (2024) إلى أهمية التكامل بين التعليم والقطاع الخاص في الأردن عبر المجالس المهارية القطاعية لتحديد الأولويات المهنية، وعلى المستوى المحلي، أوضح بن غربية وآخرون (2024) أن ضعف مرونة النظام التعليمي يستوجب إعادة هيكلته ليتوافق مع القطاعات غير النفطية، خاصة التقنية والصناعية، وأخيراً شدد جونز وكارتر (2024) على أن إدماج المهارات الرقمية مثل تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية يعزز جاهزية الخريجين لوظائف المستقبل.

عرفها *تقرير التنمية البشرية (2025)* مواءمة مخرجات التعليم الجامعي: بأنها درجة التوافق بين ما يقدمه التعليم الجامعي من معارف ومهارات وتدريب عملي وبين ما يتطلبه سوق العمل، مؤكّداً أن ضعف المواءمة يعد من أبرز التحديات أمام التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

في حين بيّن *الجبالي (2023)* أن المناهج الدراسية الجامعية يقصد بها محتوى المقررات والبرامج الأكاديمية التي تقدمها الكلية، وتشمل الأهداف التعليمية والأنشطة التطبيقية، إلا أن بعض المناهج في ليبيا ما تزال تركز على الجانب النظري أكثر من التطبيقي، و**كما** أوضح *البنك الدولي (2024)* أن المهارات المكتسبة هي مجموعة من القدرات الفكرية والتحليلية والرقمية التي يحصل عليها الطالب خلال فترة دراسته، مشيرًا إلى أن المهارات الناعمة مثل التواصل والعمل الجماعي، والمهارات الرقمية، أصبحت شرطًا أساسيًا للتوظيف في أسواق العمل الحديثة.

عرّف *السنوسي(2023)* التدريب العملي الجامعي: بأنه الأنشطة التطبيقية والميدانية التي تقدمها الكلية للطلاب، مثل التدريب الميداني أو العملي، مؤكّداً أن ضعف التدريب العملي في الجامعات الليبية يمثل أحد أبرز أسباب فجوة المواءمة بين التعليم وسوق العمل.

كما أشار *تقرير وزارة العمل الليبية (2025)* إلى أن متطلبات سوق العمل تشمل مجموعة المهارات التقنية والرقمية والقدرات المرتبطة بريادة الأعمال والابتكار، مؤكّداً أن التركيز على هذه المهارات أصبح ضرورة لتعزيز القدرة التنافسية وتقليص معدلات البطالة.

وذكر لي وأندرسون (2024) أن التدريب العملي أثناء الدراسة أصبح ضروريًا لضمان توافق المهارات مع احتياجات السوق، حيث أظهرت دراسة حديثة أن البرامج التدريبية المستمرة في سنغافورة مثل Skills Future تعزز مواءمة التعليم مع القطاعات النامية، وأكد عبد الحميد (2024) أن التكامل بين التعليم والقطاع الخاص يساعد في إنشاء تخصصات أكاديمية متوافقة مع احتياجات سوق العمل، مشيراً إلى أن المجالس المهارية القطاعية في الأردن تلعب دوراً محورياً في تحديد الأولويات المهنية، وأوضح بن غربية وآخرون (2024) أن ضعف مرونة النظام التعليمي الليبي يستوجب إعادة هيكلته ليتوافق مع القطاعات غير النفطية، خاصة في المجالات التقنية والصناعية، وعرف جونز

وكارتر (2024) المهارات الرقمية والتقنية: بأنها القدرات المرتبطة بتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، مشيرين إلى أن إدماج هذه المهارات في المناهج الدراسية يعزز جاهزية الخريجين لوظائف المستقبل.

الإطار العملي:

بعد جمع بيانات الدراسة تمت مراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات بالأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام البرمجية الإحصائية (SPSS.V27).

أولاً: قياس صدق وثبات أداة القياس (الاستبانة):

يعرّف صدق المحتوى بأنه مدى قدرة الأداة البحثية على قياس ما صممت من أجله، وذلك من خلال فحص مدى ملاءمة البنود لقياس أبعاد المتغيرات المستهدفة، وهو ما يعرف أيضاً بالصدق الظاهري. (القحطاني، 2002، ص. 210).

ولضمان تحقيق صدق المحتوى في أداة جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، تم الرجوع إلى أبرز الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتي أسهمت في بناء المسودة الأولية للاستبانة. عقب ذلك، خضعت الاستبانة لعملية تقييم علمي من خلال عرضها على نخبة من المتخصصين والخبراء في مجال الدراسة، بالإضافة إلى خبير في الإحصاء التطبيقي، حيث تفضلوا مشكورين بتقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم العلمية حول محتوى الأداة ومدى دقتها وملاءمتها لأهداف الدراسة.

وقد أُخذت تلك الملاحظات بعين الاعتبار، وتم إجراء التعديلات اللازمة من حيث الإضافة أو الحذف أو إعادة الصياغة لبعض البنود، وصولًا إلى إخراج الاستبانة بصيغتها النهائية التي استُخدمت في التطبيق الميداني.

1 – 2: ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبانة مدى قدرتها على إعطاء نتائج متسقة عند إعادة تطبيقها في ظروف مماثلة، ويُعد الثبات مؤشرًا على استقرار الأداة وموثوقية قياسها، إذ يفترض ألا تتغير نتائجها بشكل كبير عند استخدامها في أوقات مختلفة مع نفس الفئة المستهدفة، ما لم تحدث تغيّرات حقيقية في الظاهرة المدروسة. (العساف، 1995: ص 430)، ويمثل الثبات أحد الشروط الأساسية للحكم على جودة الأداة البحثية، حيث يُعزز من مصداقية البيانات ويُقلل من احتمالية تأثر النتائج بعوامل عشوائية أو ظرفية.

ولغرض التحقق من ثبات أداة القياس للدراسة (الاستبانة)، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient)، وهو من أكثر الأساليب شيوعًا لقياس الاتساق الداخلي لعناصر الأداة، ويُحسب هذا المعامل وفق المعادلة التالية (Sekaran, 2006: p. 311):

$$R_{tt} = \left(\frac{n}{n-1}\right)\left(\frac{Sd_t^2 - \sum(Sd)^2}{Sd_t^2}\right)$$

حيث: R_{tt} تشير إلى معامل ارتباط ألفا. n: تشير إلى عدد فقرات القياس.

Sd_t^2: تشير إلى تباين الاختبار الكلي. $\sum(Sd)^2$: تشير إلى مجموع تباينات الفقرات.

ويتم تفسير نتائج معامل ألفا كرونباخ (Bandalos, 2018, p. 173)، من خلال (أقل من 60%: ثبات ضعيف، (من 60% إلى أقل من 70%: ثبات مقبول)، (من 70% إلى أقل من 80%: ثبات جيد)، (من 80% فأعلى: ثبات ممتاز)، وكلما اقتربت قيمة المعامل من (100%)، دلّ ذلك على اتساق داخلي مرتفع، وهو ما يعزز من موثوقية نتائج

الأداة.

ومن ثم تم احتساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة، كما يوضح الجدول التالي:

جدول (1) يبين قيم معامل الثبات (الفا كرونباخ) لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	المناهج الدراسية	X1	5	%77.5
2	المهارات المكتسبة	X2	5	%82.6
3	التدريب العملي	X3	5	%86.6
4	المهارات المطلوبة في سوق العمل	X4	5	%65.9
	الكلي	X	20	%75.2

ويتبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور من محاور البحث، وكذلك قيمة ألفا لجميع الفقرات (75.2%)، هي قيم ثبات عالية جداً ومقبولة إحصائياً.

ثانيًا: التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة:

بعد الانتهاء من توزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة وجمع البيانات المطلوبة، تم إدخالها إلى الحاسوب وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة الدراسة، وذلك بهدف التوصل إلى النتائج واختبار الفرضيات التي تم صياغتها مسبقًا.

2 – **1: وصف خصائص عينة الدراسة:** خصص القسم الأول من الاستبانة للأسئلة العامة التي تهدف إلى جمع معلومات أولية تساعد في التعرف على الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، ويُبيّن الجدول رقم (2) توزيع العينة وفقًا لمتغيرات: العمر، المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة.

جدول (2) يبين وصف عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة %
العمر	أقل من 25 سنة	2	3.6
	من 25 إلى 34 سنة	9	16.4
	من 35 إلى 44 سنة	15	27.3
	من 45 سنة فأكثر	29	52.7
المؤهل العلمي	ماجستير	18	32.7
	دكتوراه	37	67.3
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	8	14.5
	محاضر	7	12.7
	أستاذ مساعد	23	41.8
	أستاذ مشارك	7	12.7
	أستاذ	10	18.2

سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	6	10.9
	من 5 إلى 9 سنوات	11	20.0
	من 10 إلى 14 سنة	17	30.9
	من 15 سنة فأكثر	21	38.2

تشير البيانات إلى أن أعلى نسبة عمرية بلغت (52.7%) لفئة (45) سنة فأكثر، كما أن غالبية العينة حاصلة على درجة الدكتوراه بنسبة (67.3%) تلتها الماجستير بنسبة (32.7%)، أما الدرجة العلمية الأكثر شيوعاً فكانت أستاذ مساعد بنسبة (41.8%)، وفيما يتعلق بسنوات الخبرة فقد شكّل ذوو الخبرة (15) سنة فأكثر النسبة الأكبر بنسبة (38.2%) يليهم فئة (10–14) سنة بنسبة (30.9%)، هذه الخصائص تبرز عينة متميزة ذات خبرة واسعة ومؤهلات رفيعة المستوى، مما يضمن مصداقية النتائج وثباتها في سياق سوق العمل الليبي.

2 – 2 التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة:

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، تمت مراجعتها وتنقيحها تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب، حيث تم ترميز الإجابات اللفظية بتحويلها إلى قيم رقمية محددة، وذلك لتسهيل إجراء التحليل الإحصائي عليها، وفي هذا الجزء أعطيت الإجابة "**غير موافق تماماً**" درجة واحدة، "**غير موافق**" درجتين، وأعطيت الإجابة "**موافق إلى حد ما**" 3 درجات، 4 درجات للإجابة "**موافق**"، فيما أعطت الإجابة "**موافق تماماً**" 5 درجات، وهذا الترميز يعبّر عن مستوى الموافقة على الفقرات، حيث كلما زادت الدرجة زادت درجة الموافقة، والعكس صحيح. وتُشكّل هذه القيم الرقمية مدخلات التحليل الإحصائي الذي يُجرى على بيانات عينة الدراسة الميدانية، ويهدف هذا التحليل إلى استخلاص النتائج من خلال استخدام مقاييس وصفية أساسية مثل: المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، ونسب الإجابات لكل فقرة.

المحك المعتمد لتفسير المتوسطات الحسابية: ((Allen and Seaman (2007)) قبل عرض نتائج التحليل، تم تحديد معايير تفسير المتوسطات الحسابية باستخدام مبدأ المدى (Range) لتحديد طول الفئة لكل درجة من درجات الترجيح. ويحسب المدى وفق الصيغة التالية:

المدى هو الفرق بين أصغر قيمة وأكبر قيمة (أكبر قيمة – أقل قيمة).

المدى =5 – 1 = 4

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المـدى (4)}}{\text{عدد الفئات(الدرجات) (5)}}$$

طول الفئة = 0.80

يهدف تحديد مدى المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين إلى تجاوز الاعتماد على القيم المطلقة، وذلك من خلال وضع إطار معياري يمكن من خلاله التعرف على درجة الموافقة لكل فقرة، يعرض الجدول التالي نتائج قياس مدى المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة وفق هذا الإطار.

جدول (3): مدى المتوسط الحسابي واتجاهاته

المدى	درجة الموافقة
من (1.00) إلى أقل من (1.80)	**غير موافق تماماً**
من (1.80) إلى أقل من (2.60)	**غير موافق**
من (2.60) إلى أقل من (3.40)	**موافق إلى حد ما**

من (3.40) إلى أقل من (4.20)	موافق
من (4.20) إلى أقل من (5.00)	موافق تماماً

2 – 2 – 1: محتوى المناهج الدراسية: يركز هذا الجزء على دراسة محتوى المناهج الدراسية، من خلال الفقرات التي تم تجميعها والتي تمثل هذا المحور، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (5) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات هذا المحور.

جدول رقم (5): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لفقرات المحور الأول

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الأهمية النسبة%
1	تتضمن المناهج الدراسية مهارات تطبيقية تتوافق مع احتياجات سوق العمل	3.89	0.854	موافق	%72.3
2	يتم التركيز على المهارات التحليلية وحل المشكلات في المناهج الدراسية	3.55	0.978	موافق	%63.6
3	تحرص الجامعة على تحديث المناهج بشكل دوري بناءً على متغيرات السوق	2.98	1.194	موافق إلى حد ما	%49.5
4	توفر المناهج توازنًا بين الجوانب النظرية والتطبيقية بما يخدم سوق العمل	3.42	0.854	موافق	%60.5
5	يتماشى محتوى المناهج مع متطلبات التوظيف في القطاعات الأكثر نموًا	3.38	0.805	موافق إلى حد ما	%59.5

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح الآتي:

- ✓ **الفقرات التي درجة الموافقة عليها "موافق إلى حد ما"**، وهي (تحرص الجامعة على تحديث المناهج بشكل دوري بناءً على متغيرات السوق، يتماشى محتوى المناهج مع متطلبات التوظيف في القطاعات الأكثر نموًا).
- ✓ **الفقرات التي درجة الموافقة عليها "موافق"**، وهي (تتضمن المناهج الدراسية مهارات تطبيقية تتوافق مع احتياجات سوق العمل، يتم التركيز على المهارات التحليلية وحل المشكلات في المناهج الدراسية، توفر المناهج توازنًا بين الجوانب النظرية والتطبيقية بما يخدم سوق العمل).

2 – 2 – 2: المهارات المكتسبة: يركز هذا الجزء على دراسة المهارات المكتسبة، من خلال الفقرات التي تم تجميعها والتي تمثل هذا المحور، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (6) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في البحث حول فقرات هذا المحور.

جدول رقم (6): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لفقرات المحور الثاني

X02	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الأهمية النسبة%
1	يمتلك الخريجون المهارات التقنية اللازمة للاندماج في سوق العمل	3.47	1.103	موافق	%61.8

2	تتوافق المهارات القيادية والإدارية للخريجين مع متطلبات سوق العمل	3.20	1.095	موافق إلى حد ما	%55.0
3	تركز برامج التعليم الجامعي على تطوير مهارات الاتصال والتفاوض لدى الطلاب	3.09	1.110	موافق إلى حد ما	%52.3
4	تلبي مهارات التفكير النقدي لدى الخريجين احتياجات سوق العمل	3.35	1.022	موافق إلى حد ما	%58.6
5	يكتسب الطلاب المهارات خلال الدراسة مما تعزز فرص التوظيف	3.56	0.856	موافق	%64.1

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح الآتي:

- ✓ **الفقرات التي درجة الموافقة عليها "موافق إلى حد ما"**، وهي (تتوافق المهارات القيادية والإدارية للخريجين مع متطلبات سوق العمل، تركز برامج التعليم الجامعي على تطوير مهارات الاتصال والتفاوض لدى الطلاب، تلبي مهارات التفكير النقدي لدى الخريجين احتياجات سوق العمل).
- ✓ **الفقرات التي درجة الموافقة عليها "موافق"**، وهي (يمتلك الخريجون المهارات التقنية اللازمة للاندماج في سوق العمل، يكتسب الطلاب المهارات خلال الدراسة مما تعزز فرص التوظيف).

2 – 2 – 3: التدريب العملي: يركز هذا الجزء على دراسة التدريب العملي، من خلال الفقرات التي تم تجميعها والتي تمثل هذا المحور، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (7) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في البحث حول فقرات هذا المحور.

جدول رقم (7): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لفقرات المحور الثالث

X3	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الأهمية النسبة%
1	توفر الجامعة فرص تدريب عملي كافية للطلاب خلال مراحل الدراسة	2.87	1.415	موافق إلى حد ما	%46.8
2	تساهم فرص التدريب العملي في تعزيز المهارات التطبيقية للطلاب	3.80	1.061	موافق	%70.0
3	تحرص الجامعة على بناء جسور التعاون مع المؤسسات في تقديم التدريب العملي	3.00	1.374	موافق إلى حد ما	%50.0
4	يستفيد الطلاب من برامج التدريب في اكتساب خبرات واقعية بسوق العمل	3.80	1.161	موافق	%70.0
5	يساهم التدريب العملي في تحسين قابلية توظيف الخريجين في سوق العمل	3.95	1.008	موافق	%73.6

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح الآتي:

- ✓ **الفقرات التي درجة الموافقة عليها "موافق إلى حد ما"**، وهي (توفر الجامعة فرص تدريب عملي كافية للطلاب خلال مراحل الدراسة، تحرص الجامعة على بناء جسور التعاون مع المؤسسات في تقديم التدريب العملي).
- ✓ **الفقرات التي درجة الموافقة عليها "موافق"**، وهي (تساهم فرص التدريب العملي في تعزيز المهارات التطبيقية للطلاب، يستفيد الطلاب من برامج التدريب في اكتساب خبرات واقعية بسوق العمل، يساهم التدريب العملي في تحسين قابلية توظيف الخريجين في سوق العمل).

2 – 2 – 4: المهارات المطلوبة في سوق العمل: يركز هذا الجزء على دراسة المهارات المطلوبة في سوق العمل، من خلال الفقرات التي تم تجميعها والتي تمثل هذا المحور، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (8) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات هذا المحور.

جدول رقم (8): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لفقرات المحور الرابع

X4	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الأهمية النسبة%
1	يحتاج سوق العمل الليبي إلى خريجين يمتلكون مهارات تحليلية قوية	4.35	0.700	موافق تماماً	%83.6
2	يوجد طلب متزايد على المهارات التقنية في سوق العمل الليبي	4.27	0.781	موافق تماماً	%81.8
3	أصبحت المهارات الرقمية ضرورية لتأمين فرص عمل في السوق الليبي	4.45	0.765	موافق تماماً	%86.4
4	يفضلون أصحاب العمل الخريجين الذين لديهم خبرة تدريب عملي مسبقة	4.69	0.466	موافق تماماً	%92.3
5	تعتبر المهارات اللغوية والتواصل الفعّال من أهم متطلبات سوق العمل الليبي	4.42	0.567	موافق تماماً	%85.5

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح الآتي:

الفقرات التي درجة الموافقة عليها "موافق تماماً"، وهي (يحتاج سوق العمل الليبي إلى خريجين يمتلكون مهارات تحليلية قوية، يوجد طلب متزايد على المهارات التقنية في سوق العمل الليبي، أصبحت المهارات الرقمية ضرورية لتأمين فرص عمل في السوق الليبي، يفضلون أصحاب العمل الخريجين الذين لديهم خبرة تدريب عملي مسبقة، تعتبر المهارات اللغوية والتواصل الفعّال من أهم متطلبات سوق العمل الليبي).

ثالثاً: الإجابة على تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي الأول: هل تتوافق مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل؟

بناء على ذلك تم صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

1. التساؤل الفرعي الأول: هل تتوافق المناهج الدراسية الجامعية مع متطلبات سوق العمل؟
2. التساؤل الفرعي الثاني: هل تتوافق المهارات المكتسبة في التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل؟
3. التساؤل الفرعي الثالث: هل يتوافق التدريب العملي الجامعي مع متطلبات سوق العمل؟

التساؤل الرئيسي الثاني للدراسة ينص على: ما المهارات الأساسية المطلوبة بسوق العمل؟

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم تحديد المتوسط الفرضي لكل مقياس (محور) من محاور الدراسة وذلك بالاعتماد على عدد فقرات المقياس (المحور)، وبناء على ذلك فإن:

- الحد الأدنى للمقياس $(X_{(1)} = 1 \times k)$
- القيمة الوسطى (المتوسط الفرضي) للمقياس $(X_{(2)} = \mu = 3 \times k)$
- الحد الأعلى للمقياس $(X_{(3)} = 5 \times k)$

حيث: k عدد فقرات المقياس، (1، 3، 5): القيمة الصغرى والوسطى والعليا لمقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة على التوالي، وبالتالي فإن الحد الأدنى والقيمة الوسطى والحد الأعلى للمقاييس المستخدمة بالدراسة (5، 15، 25) على التوالي.

3 – 1: الإجابة على التساؤل الفرعي الأول: هل تتوافق المناهج الدراسية الجامعية مع متطلبات سوق العمل؟

يهدف هذا الجزء إلى تقديم إجابة مفصلة على التساؤل الفرعي الأول، والذي يتمحور حول "مدى توافق المناهج الدراسية الجامعية مع متطلبات سوق العمل"؛ ولتحقيق هذا الهدف، تم احتساب الدرجة الكلية لإجابات المشاركين في الدراسة من خلال تجميع استجاباتهم على الفقرات المكوّنة للمقياس، وقد تم تطبيق اختبار (ت) للعينة الواحدة (One-Sample T-Test) لتقييم الدلالة الإحصائية للمتوسط الحسابي العام للمقياس مقارنةً بالمتوسط الفرضي. (اندير، 2024م، ص242).

كما تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية، وفترة الثقة للمقياس لضمان دقة النتائج وتوفير أساس إحصائي متين للإجابة على التساؤل البحثي. يوضح الجدول التالي هذه المؤشرات الإحصائية بالتفصيل:

جدول (9): المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالتساؤل الفرعي الأول

الاحصاءات				اختبار T		95% فترة الثقة حول الأهمية النسبية للمقياس	
المتوسط الافتراضي	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	قيمة الاختبار	الدلالة الاحصائية P-value	الحد الأدنى	الحد الأعلى
15	17.22	3.436	%61.1	4.788	* 0.000	%56.4	%65.7
*** دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)**							

تظهر البيانات الواردة في الجدول (9) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لهذا المقياس بلغ $(\bar{X} = 17.22)$ بانحراف معياري قدره $(S_x = 3.436)$، كما أشارت نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة (المدرجة بالجدول المذكور) أن قيمة إحصائية بلغت $(T_c = 4.788)$، بمستوى دلالة إحصائية $(P_{value} = 0.000)$ وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد$(\propto = 0.05)$ هذه النتيجة تؤكد أن المتوسط العام للمقياس دال إحصائيًا.

ونظرًا لأن المتوسط العام للمقياس $(\bar{X} = 17.22)$ أكبر من المتوسط الفرضي $(\mu = 15)$، فإن هذه النتيجة تدعم الفرض الذي ينص على: تتوافق المناهج الدراسية الجامعية مع متطلبات سوق العمل. وقد بلغت الأهمية النسبية للمقياس $(P_x = 61.1\%)$، وهي نسبة مرتفعة من التوافق.

علاوة على ذلك، أظهرت فترة الثقة عند مستوى (95%) أن النسبة الحقيقية لهذا المقياس تقع ضمن النطاق (56.4%، 65.7%)، مما يعزز من موثوقية النتيجة الإحصائية المتحصل عليها.

3 – 2: الإجابة على التساؤل الفرعي الثاني: هل تتوافق المهارات المكتسبة في التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل؟

يهدف هذا الجزء إلى تقديم إجابة مفصلة على التساؤل الفرعي الثاني، والذي يتمحور حول "مدى توافق المهارات المكتسبة في التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل"؛ ولتحقيق هذا الهدف، تم احتساب الدرجة الكلية لإجابات المشاركين في الدراسة من خلال تجميع استجاباتهم على الفقرات المكوّنة للمقياس. وقد تم تطبيق اختبار (ت) للعينة الواحدة (One-Sample T-Test) لتقييم الدلالة الإحصائية للمتوسط الحسابي العام للمقياس مقارنةً بالمتوسط الفرضي.

كما تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية، وفترة الثقة للمقياس لضمان دقة النتائج وتوفير أساس إحصائي متين للإجابة على التساؤل البحثي. يوضح الجدول التالي هذه المؤشرات الإحصائية بالتفصيل:

جدول (10): المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالتساؤل الفرعي الثاني

الإحصاءات				اختبار T		95% فترة الثقة حول الأهمية النسبية للمقياس	
المتوسط الافتراضي	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	قيمة الاختبار	الدلالة الاحصائية P-value	الحد الأدنى	الحد الأعلى
15	16.67	4.000	%58.4	3.101	* 0.003	%53.0	%63.8
*** دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)**							

تظهر البيانات الواردة في الجدول (10) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لهذا المقياس بلغ $(\bar{X} = 16.67)$ بانحراف معياري قدره $(S_x = 4.000)$، كما أشارت نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة (المدرجة بالجدول المذكور) أن قيمة إحصائية بلغت $(T_c = 3.101)$، بمستوى دلالة إحصائية $(P_{value} = 0.003)$ وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد$(\propto = 0.05)$ هذه النتيجة تؤكد أن المتوسط العام للمقياس دال إحصائيًا.

ونظرًا لأن المتوسط العام للمقياس $(\bar{X} = 16.67)$ أكبر من المتوسط الفرضي $(\mu = 15)$، فإن هذه النتيجة تدعم الفرض الذي ينص على: تتوافق المهارات المكتسبة في التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل، وقد بلغت الأهمية النسبية للمقياس $(P_x = 58.4\%)$، وهي نسبة مرتفعة من التوافق.

علاوة على ذلك، أظهرت فترة الثقة عند مستوى (95%) أن النسبة الحقيقية لهذا المقياس تقع ضمن النطاق (53.0%، 63.8%)، مما يعزز من موثوقية النتيجة الإحصائية المتحصل عليها.

3 – 3: الإجابة على التساؤل الفرعي الثالث: هل يتوافق التدريب العملي الجامعي مع متطلبات سوق العمل؟

يهدف هذا الجزء إلى تقديم إجابة مفصلة على التساؤل البحثي الفرعي الثالث، والذي يتمحور حول "مدى توافق التدريب العملي الجامعي مع متطلبات سوق العمل"؛ ولتحقيق هذا الهدف، تم احتساب الدرجة الكلية لإجابات المشاركين في

الدراسة من خلال تجميع استجاباتهم على الفقرات المكوّنة للمقياس. وقد تم تطبيق اختبار (ت) للعينة الواحدة (One-Sample T-Test) لتقييم الدلالة الإحصائية للمتوسط الحسابي العام للمقياس مقارنةً بالمتوسط الفرضي.

كما تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية، وفترة الثقة للمقياس لضمان دقة النتائج وتوفير أساس إحصائي متين للإجابة على التساؤل البحثي. يوضح الجدول التالي هذه المؤشرات الإحصائية بالتفصيل:

جدول (11): المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالتساؤل الفرعي الثالث

الإحصاءات				اختبار T		95% فترة الثقة حول الأهمية النسبية للمقياس	
المتوسط الافتراضي	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	قيمة الاختبار	الدلالة الإحصائية P-value	الحد الأدنى	الحد الأعلى
15	17.42	4.902	%62.1	3.659	0.001 *	%55.5	%68.7
* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)							

تظهر البيانات الواردة في الجدول (27) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لهذا المقياس بلغ $(\bar{X} = 17.42)$ بانحراف معياري قدره $(S_x = 4.902)$، كما أشارت نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة (المدرجة بالجدول المذكور) أن قيمة إحصائية بلغت $(T_c = 3.659)$، بمستوى دلالة إحصائية $(P_{value} = 0.001)$ وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد$(\propto = 0.05)$ هذه النتيجة تؤكد أن المتوسط العام للمقياس دال إحصائيًا.

ونظرًا لأن المتوسط العام للمقياس $(\bar{X} = 17.42)$ أكبر من المتوسط الفرضي $(\mu = 15)$، فإن هذه النتيجة تدعم الفرض الذي ينص على: يتوافق التدريب العملي الجامعي مع متطلبات سوق العمل، وقد بلغت الأهمية النسبية للمقياس $(P_x = 62.1\%)$، وهي نسبة مرتفعة من التوافق.

علاوة على ذلك، أظهرت فترة الثقة عند مستوى (95%) أن النسبة الحقيقية لهذا المقياس تقع ضمن النطاق (55.5%، 68.7%)، مما يعزز من موثوقية النتيجة الإحصائية المتحصل عليها.

3 – 4: الإجابة على التساؤل الرئيسي الثاني: ما هي المهارات الأساسية المطلوبة بسوق العمل؟

هذا الجزء إلى تقديم إجابة مفصلة على التساؤل البحثي الرئيسي الثاني، والذي يتمحور حول " المهارات الأساسية المطلوبة بسوق العمل "؛ ولتحقيق هذا الهدف، تم احتساب الدرجة الكلية لإجابات المشاركين في الدراسة من خلال تجميع استجاباتهم على الفقرات المكوّنة للمقياس، وقد تم تطبيق اختبار (ت) للعينة الواحدة (One-Sample T-Test) لتقييم الدلالة الإحصائية للمتوسط الحسابي العام للمقياس مقارنةً بالمتوسط الفرضي.

كما تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية، وفترة الثقة للمقياس لضمان دقة النتائج وتوفير أساس إحصائي متين للإجابة على التساؤل البحثي، يوضح الجدول التالي هذه المؤشرات الإحصائية بالتفصيل:

جدول (12): المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالتساؤل الرئيسي الثاني

الإحصاءات				اختبار T		95% فترة الثقة حول الأهمية النسبية للمقياس	
المتوسط الافتراضي	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	قيمة الاختبار	الدلالة الاحصائية P-value	الحد الأدنى	الحد الأعلى
15	22.18	2.170	%85.9	24.549	* 0.000	%83.0	%88.8
* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)							

تظهر البيانات الواردة في الجدول (27) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لهذا المقياس بلغ $(\bar{X} = 22.18)$ بانحراف معياري قدره $(S_x = 2.170)$، كما أشارت نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة (المدرجة بالجدول المذكور) أن قيمة إحصائية بلغت $(T_c = 24.549)$، بمستوى دلالة إحصائية $(P_{value} = 0.000)$ وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد$(\propto = 0.05)$ هذه النتيجة تؤكد أن المتوسط العام للمقياس دال إحصائيًا.

ونظرًا لأن المتوسط العام للمقياس $(\bar{X} = 22.18)$ أكبر من المتوسط الفرضي $(\mu = 15)$، فإن هذه النتيجة تدعم الفرض الذي ينص على: وجود مهارات أساسية مطلوبة بسوق العمل. وقد بلغت الأهمية النسبية للمقياس $(P_x = 85.9\%)$، وهي نسبة مرتفعة من المهارات المطلوبة.

علاوة على ذلك، أظهرت فترة الثقة عند مستوى (95%) أن النسبة الحقيقية لهذا المقياس تقع ضمن النطاق (83.0%، 88.8%)، مما يعزز من موثوقية النتيجة الإحصائية المتحصل عليها.

وبناءً عليه، فقد تم ترتيب المهارات الأساسية المطلوبة بسوق العمل وفقًا للأهمية النسبية لكل منها على النحو التالي:

1. يفضلون أصحاب العمل الخريجين الذين لديهم خبرة تدريب عملي مسبقة، (92.3%).
2. أصبحت المهارات الرقمية ضرورية لتأمين فرص عمل في السوق الليبي، (86.4%).
3. تعتبر المهارات اللغوية والتواصل الفعّال من أهم متطلبات سوق العمل الليبي، (85.5%).
4. يحتاج سوق العمل الليبي إلى خريجين يمتلكون مهارات تحليلية قوية، (83.6%).
5. يوجد طلب متزايد على المهارات التقنية في سوق العمل الليبي، (81.8%).

رابعاً: النتائج والتوصيات:

4 – 1: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تعكس واقع العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل الليبي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تمتعت أداة الدراسة بدرجة عالية من الصدق والثبات، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ الكلي (75.2%)، وهي قيمة مقبولة إحصائياً، مما يدل على اتساق داخلي جيد وموثوقية عالية للنتائج المتحصل عليها.

2. أظهرت النتائج أن المناهج الدراسية الجامعية تتوافق مع متطلبات سوق العمل بدرجة متوسطة تميل إلى الارتفاع، حيث بلغ المتوسط العام (17.22) وبأهمية نسبية (61.1%)، مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، إلا أن تحديث المناهج بشكل دوري وربطها المباشر بمتغيرات السوق لا يزال دون المستوى المأمول.
3. بينت نتائج التحليل أن المهارات المكتسبة خلال التعليم الجامعي تتوافق مع متطلبات سوق العمل بدرجة متوسطة، بمتوسط عام (16.67) وأهمية نسبية (58.4%)، حيث أظهرت المهارات التقنية فرص توافق أفضل مقارنة بالمهارات القيادية، ومهارات الاتصال والتواصل، والتفكير النقدي.
4. كشفت الدراسة أن التدريب العملي الجامعي يعد من أكثر المحاور توافقاً مع متطلبات سوق العمل، إذ بلغ المتوسط العام (17.42) وبأهمية نسبية (62.1%)، مع اتفاق واضح على دور التدريب العملي في تحسين قابلية توظيف الخريجين، رغم محدودية فرص التدريب وتفاوت مستوى الشراكات مع مؤسسات سوق العمل.
5. أكدت النتائج وجود إجماع عالٍ حول المهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل الليبي، حيث سجل هذا المحور أعلى أهمية نسبية (85.9%)، وتصدرت الخبرة التدريبية المسبقة، والمهارات الرقمية، ومهارات التواصل، والمهارات التحليلية قائمة المتطلبات الأكثر أهمية من وجهة نظر أفراد العينة.
6. بشكل عام، تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك توافقاً إيجابياً لكنه غير مكتمل بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، مما يستدعي مزيداً من التطوير والتحديث لضمان مواءمة أفضل وأكثر استدامة.

4 – 2: توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تسهم في تعزيز مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل، ومن أبرزها:

1. تحديث المناهج الدراسية بشكل دوري ومنهجي، وبما يضمن مواكبتها لمتغيرات سوق العمل، مع إشراك خبراء من القطاعات الإنتاجية والخدمية في عمليات المراجعة والتطوير.
2. تعزيز الجانب التطبيقي في البرامج الجامعية، وتحقيق توازن فعلي بين الجوانب النظرية والعملية، بما يسهم في إعداد خريجين قادرين على الاندماج السريع في بيئة العمل.
3. توسيع فرص التدريب العملي الإلزامي داخل البرامج الأكاديمية، وتفعيل الشراكات بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل، بما يضمن حصول الطلبة على خبرات ميدانية حقيقية قبل التخرج.
4. التركيز على تنمية المهارات الرقمية والتقنية باعتبارها من المتطلبات الأساسية لسوق العمل الليبي، وإدماجها ضمن المقررات الدراسية والأنشطة التطبيقية.
5. تنمية المهارات الناعمة (Soft Skills) لدى الطلبة، خاصة مهارات التواصل، والعمل الجماعي، والتفكير النقدي، والقيادة، من خلال ورش العمل والأنشطة المساندة للبرامج الأكاديمية.
6. إنشاء وحدات متخصصة لرصد احتياجات سوق العمل داخل الجامعات، تكون مهمتها متابعة التغيرات المهنية والوظيفية، وتزويد الأقسام العلمية بتغذية راجعة مستمرة.
7. تشجيع إجراء دراسات مستقبلية تتناول مخرجات التعليم الجامعي من وجهات نظر متعددة، مثل أرباب العمل والخريجين أنفسهم، واستخدام نماذج تحليل متقدمة لزيادة عمق النتائج ودقتها.

المراجع:

1. المراجع العربية:

- أبوشعالة، عمر محمد، وأرحيم، إبراهيم عثمان، وأبو جلالة، عبد القادر محمد،2022)، مدى مواءمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا، منشورات المؤتمر الدولي الأول لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، ليبيا.
- أحمد، رقية الطيب علي،2021)، مواءمة مخرجات التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل وانعكاساتها على رؤية 2030، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، مج (6)، ع (2)، ص (226 – 211)، الأردن.
- آلتابكر، جمال، وآخرون. (2024). تحليل المؤشرات التعليمية المرتبطة بسوق العمل .*مجلة التعليم والاقتصاد*، *12*(2)، 45-63.
- أميمن، عثمان علي، (2024)، إشكالية غياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل في المجتمع الليبي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (29)، تصدر عن كلية الآداب جامعة المرقب، الخمس.
- باناعمة، فوزية بنت عبد الرحمن، (2019)، المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة (2030)، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (184، الجزء الأول) ص (725-743).
- البراهمي، انتصار جبريل، (2022)، مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل في ليبيا، منشورات المؤتمر الدولي الأول لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، ليبيا.
- بن غربية، عادل، العريبي، أحمد، الزوي، فاطمة، والدرسي، علي. (2024). إصلاح النظام التعليمي في ليبيا لمواءمته مع سوق العمل .*دراسات في التعليم العالي*، *7*(3)، 55-70.
- البنك الدولي .(2024) .تقرير التعليم والمهارات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- بوعظمات، محمد أصميدة أحمدي محمد، ورزق، خديجة سعد، وعطية، هاجر عبدالعزيز، (2023)، "تحديات مواكبة مخرجات التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لمتطلبات بيئة سوق العمل، دراسة ميدانية على عينة من طلبة وخريجي وأعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، العدد التاسع، ص ص (136-157)، جامعة الزيتونة، ليبيا.
- الجبالي، محمد .(2023) .تقييم المناهج الجامعية في ضوء متطلبات سوق العمل الليبي .مجلة البحوث التربوية، 12(3)، 45-67.
- إندير، جمال محمد، (2024م): الإحصاء والاحتمالات، دار الوليد للنشر والتوزيع، طرابلس – ليبيا، ص 242.
- جونز، روبرت، وكارتر، بنجامين. (2024). أهمية المهارات الرقمية في تعزيز جاهزية الخريجين .مجلة التقنية والابتكار، 6(2)، 22-40.

- الربيعي، فلاح خلف علي .(2017) .*تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا* . المستقبل العربي، 39(457)، 66–94. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الزاوي، أحمد، (2020)، تحليل دور التعليم العالي في تحسين فرص التوظيف بسوق العمل الليبي .مجلة الاقتصاد والتنمية، 12(3)، 112–130.
- الزيدي، أحمد .(2021) .ضعف التنسيق بين المؤسسات الأكاديمية وسوق العمل وتأثيره على جاهزية الخريجين .المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، 15(2)، 35–50.
- ساسي، أمنة سليمان، والترهوني، صالحة علي، (2022)، دور كلية التربية في تحسين جودة الخريجين وفق متطلبات سوق العمل، منشورات المؤتمر الدولي الأول لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، 4(2)، 55–72.
- السنوسي، علي .(2023) .*أثر التدريب العملي في إعداد خريجي الجامعات لسوق العمل* .المجلة الليبية للعلوم الإنسانية، 8(2)، 101–120.
- الصويص، خالد محمد حسن، (2013)، تخصصات كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية فى الجامعات الفلسطينية وملاءمتها لسوق العمل الفلسطيني، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فى الجامعات الفلسطينية، المجلة العلمية للبحوث التجارية.
- عبد الحميد، سامي. (2024). دور المجالس المهارية القطاعية في تحديد الأولويات المهنية .*مجلة الاقتصاد والعمل، 15*(4)، 112–130.
- عتيبة، آمال محمد حسن، (2021)، المهارات الناعمة: مدخل لمواءمة مخرجات الجامعات لمتطلبات سوق العمل، مجلة البحوث التربوية والنوعية، الناشر، مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل التربوي، العدد الخامس، ص ص (66-86).
- العساف، صالح (1995): المدخل الى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ص430.
- العوكلي، زكريا عبد الله، والرفادي، ميكائيل ادريس، 2022)، الفجوة المهارية بين مخرجات التعليم الجامعي في ليبيا، واحتياجات سوق العمل، دراسة تحليلية نظرية، مجلة السليفيوم للعلوم والتقنية، العدد الأول، تصدر عن المعهد العالي للعلوم والتقنية شحات، ليبيا.
- القحطاني، سالم، وآخرون (1421 هـ/ 2002): منهج البحث في العلوم السلوكية: مع تطبيقات على الـ SPSS، الرياض، (ص210 – ص212).
- لي، توماس، وأندرسون، كاثرين. (2024). تأثير التدريب العملي على مواءمة المهارات مع سوق العمل . *دراسات التطوير المهني، 9*(1)، 78–92.
- المرزوقي، شريفة رحمة الله، (2020)، محددات التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات سوق العمل الحكومي في مجال الاتصال، دراسة حالة على كلية الاتصال في جامعة الشارقة، وعدد من المؤسسات الحكومية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد، (17)، العدد، (2)، الشارقة، الامارات العربية المتحدة.

- وزارة العمل الليبية .(2025) *استراتيجية سوق العمل الليبي والتحول الرقمي* .طرابلس: وزارة العمل.

2. المراجع الأجنبية:

- Allen, I., & Seaman, C. (2007). Likert scales and data analyses. Quality Progress, 40 (7), pp 64-65.
- Bandalos, D. L. (2018). Measurement Theory and Applications for the Social Sciences. London, UK: SAGE Publications. (p. 173).
- Sekaran, U. (2006) Research Methods for Business A Skill-Building Approach, 4th edition, John Wiley & Sons (Asia), Singapore, p 311.

جامعة طرابلس https://uot.edu.ly